سيادة نظام السوق في البلد النامي
تحدي لتنميته الاقتصادية

الدكتور عدنان مناتي صالح
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المقدمة

منذ نشوء المجتمعات البشرية , كان لكل مجتمع ظروفه وخصائصه وحاجاته وبعده التاريخي , ومن ثم نظامه الفكري الذي يؤطر وسائله في التطبيق , ومن ثم نظامه الاقتصادي الذي يستجيب للتطور الحاصل في الواقع الاقتصادي وللتغيرات التي تحصل في المحيط الاقتصادي الخارجي فضلاً عن التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجهه , وبخاصة أن العامل الاقتصادي سريع في تحوله ومؤثر في عمقه وواسع في دائرته .

لذلك من الصعوبة بمكان تقرير معالم أي نظام اقتصادي بالدقة المتناهية وتعميمه على المجتمعات المتعددة المتباينة في خصائصها وعبر الأزمنة المختلفة , بخاصة وان التاريخ الاقتصادي يكشف أن التغيرات التي حصلت في القوانين الاقتصادية تجاوزت القديم أو جعلته شيئاً من الماضي بخاصة في ظروف مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية التي مرت فيها المجتمعات بما فيها ذات النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي .

فبعد فشل النظام الاقتصادي في دول المعسكر الاشتراكي لأسباب عديدة في مقدمتها المركزية الشديدة لإدارة الاقتصاد , وبعد تواصل التحديات والأزمات في النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يمثل نظام اقتصاد السوق قاعدته الأساسية والقائم على سيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية , يصبح الحل أمام الدول النامية هو نظام اقتصادي جامع لمحاسن النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي ومانع لمساوئهما ومنسجم مع ظروف وخصائص وحاجات البلد النامي , بخاصة وان هنالك تجارب اقتصادية ناجحة في ذلك أبرزها التجربة الصينية التي خرجت بنظام اقتصادي جديد هو نظام (اقتصاد السوق الاشتراكي) منذ العام 1993 .

أهمية البحث

تكمن هذه الأهمية في أن عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد تتم في ضوء النظام الاقتصادي السائد الذي بموجبه يتحدد مسار هذه التنمية ومدى نجاحها , والذي ينبغي أن يكون هذا النظام نابعاً من الواقع الاقتصادي للبلد وخصوصياته التاريخية بغية بناء المستقبل الاقتصادي المنشود.

مشكلة البحث

إن سيادة نظام اقتصاد السوق على الحياة الاقتصادية في البلد النامي لا يحقق التنمية الاقتصادية التي ينشدها البلد غير الرأسمالي بخاصة النامي , وبالتالي فان هذا النظام يشكل تحدي اقتصادي وكذلك غير اقتصادي يؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى معرفة آثار سيادة نظام السوق على التنمية الاقتصادية في البلد النامي , وان الحل الاقتصادي يكمن في نظام اقتصادي يشكل اقتصاد السوق جزء فاعل في هذا النظام وليس المهيمن ويعمل قطاعه الخاص جنباً إلى جنب مع القطاع العام وفي ظله.

فرضية البحث

ترى أن سيادة نظام اقتصاد السوق على الحياة الاقتصادية في البلد النامي لا يخدم تنميته الاقتصادية ويشكل تحدياً لها.

منهجية البحث

اعتمد البحث منهج التحليل الوصفي الاستنباطي والذي يتماشى مع طبيعة هذا البحث للوصول الى استنتاجات ذات دلالة بالنسبة للمشكلة التي يعالجها البحث.

خطة البحث

شمل البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن استنتاجات خرج بها ذات صلة للتحقق من الفرضية , ومن ثم توصيات بخاصة للبلد النامي.

المبحث الأول: النظم الاقتصادية وتطور النظام الرأسمالي.

المبحث الثاني: خصائص نظام اقتصاد السوق ومشكلاته.

المبحث الثالث: مساوئ سيادة نظام السوق على تنمية الاقتصاد النامي.

المبحث الأول

النظم الاقتصادية وتطور النظام الرأسمالي

منذ بدء الخليقة بدأ الإنسان يصارع مضادات وجوده , ومع تطور الحياة البشرية واختلاف ظروف المجتمعات تشكلت أشكال مختلفة من النظم الاقتصادية لضمان استمرار عيش الإنسان وإشباع حاجاته باستخدام وسائل الإنتاج ومصادر الثروة المتاحة في المجتمع.

ويمكن تناول هذا المبحث من خلال دراسة الموضوعات الآتية:

- النظم الاقتصادية ونشأة النظام الرأسمالي.
- مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- التحولات في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

1.النظم الاقتصادية ونشأة النظام الرأسمالي:

يتمثل هذا النظام الاقتصادي في أسس وآليات تخص النشاط الاقتصادي . وانه من الطبيعي أن يتطور هذا النظام بتطور الإنسان والمجتمع , لأن التطور سُنَّة الحياة. وتدل دراسة التاريخ الاقتصادي على أن المجتمعات البشرية مرت منذ القدم بنظم اقتصادية مختلفة , بدأت بنظام الاكتفاء الذاتي الفردي , حيث كان كل فرد يعتمد على نفسه في إشباع حاجاته , وجاء بعد ذلك النظام الأسري أو القبلي حيث اكتشف الإنسان الزراعة وأصبحت الأسرة أو القبيلة تنتج ما يحتاج إليه أفرادها, ثم جاء النظام الحرفي حيث بدأت ظاهرة التخصص , وأصبح الفرد ينتج ليس فقط لإشباع حاجاته وإنما للتبادل وهو ما أدى إلى توسيع النشاط الاقتصادي[1] , ومن ثم جاء النظام الصناعي المنزلي الذي شكَّل الخطوة نحو الرأسمالية , حيث كان صاحب العمل هو الذي يشتري الأدوات والخامات ويدفع أجور العمال.

وعلى أساس قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بوصفهما مظهري أسلوب الإنتاج , فقد مرت أوربا بنظم اقتصادية سبقت النظام الرأسمالي تمثلت في الآتي :

أ. نظام المشاعية البدائية , الذي اتسم بقوة سيطرة قوى الطبيعة وخضوع الإنسان لها , وببساطة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي أساليب الإنتاج , وبظهور تقسيم العمل ضمن العائلة , وسيادة مبدأ الاكتفاء الذاتي, وملكية عامة لأدوات الإنتاج كآلات الصيد والقطعان والأرض .

ب. نظام الرق (العبودية) , الذي كان فيه نظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بما فيها الأرقاء هو الشكل الأساسي للملكية,وأصبحت تجارة الرقيق تقام في الأسواق ويجلب لها الأرقاء من مجتمعات أخرى . وكان المجتمع يتكون من طبقتين متمايزتين من الناس هما الأحرار الذين يتمتعون بكامل الحقوق والحريات وطبقة الأرقاء المحرومين من كل الحقوق الذين يقومون بالإنتاج . لذلك إنعدم الدافع الذاتي لزيادة الإنتاج.

ت. نظام الإقطاع , الذي ساد في معظم دول أوربا ومناطق أخرى من العالم , وإتسم بخصائص الاقتصاد المغلق القائم على إمتلاك الأراضي من قبل طبقة الإقطاعيين[2], وبوصف الأراضي هي المصدر الوحيد للحصول على المنتجات.

وبتطور الأحداث السياسية الخاصة بالنظام الإقطاعي خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر بدأ هذا النظام يضمحل تدريجياً في معظم دول أوربا , فشهدت تلك المرحلة قيام ممالك موحدة يحكم كل منهما ملك يتمتع بسلطات مطلقة.

وعلى أساس ذلك نشأ النظام الرأسمالي في نهاية العصور الوسطى , مبتدءاً مع فجر القرن السادس عشر بالعصر التجاري أو (سياسة التجاريين) , أي بدأت الرأسمالية بالنظام الاقتصادي التجاري من خلال العناصر الأساسية التمهيدية المتمثلة بالمشروع التجاري وبترسيخ الملكية الفردية وبالتوسع العمل الأجير في الزراعة والحرف[3], فامتدت الحقبة التجارية الرأسمالية من عصر النهضة في القرن السادس عشر إلى الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر حينما إتخذت الرأسمالية شكلها الاقتصادي السياسي الواضح الذي يتصور العالم كله سوقاً لها لضمان تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمعاتها . فاعتمد هذا النظام منذ نشأته على قواعد أساسية دخلتها استثناءات عديدة دون أن يجري تغيير على جوهرها, وتتركز تلك القواعد في الآتي:

أ. الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

ب. الحرية الاقتصادية, كحرية الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك.

ت. آلية السوق بوصفها القوة الخفية التي تحقق التوازن في الاقتصاد.

ث. الربح باعتباره الحافز الوحيد الذي يدفع المنتجين إلى توجيه عناصر الإنتاج (العمل , رأس المال , الأرض) نحو الاستخدامات الإنتاجية المستهدفة دون غيرها.

2. مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي :

منذ نشأتها إتسمت الرأسمالية بتطوير نظامها وآلياتها وتسخير القوانين العامة لتطوير الإنتاج الرأسمالي . ومن وجهة نظر النشاط الاقتصادي مرت الرأسمالية بأربع مراحل هي :

أ. مرحلة الرأسمالية التجارية في القرنين السادس عشر والسابع عشر, وساد في تلك المرحلة التيار الفكري الاقتصادي (المركانتيلي) الذي كان يستند إلى تركيز السلطة الملكية وقوة الدولة من خلال الاستيلاء على ثروات المستعمرات,حيث كانت التجارة تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي[4].

ب. مرحلة الرأسمالية الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر, والتي ساد فيها التيار الليبرالي الذي جاء مناقضاً للتيار المركانتيلي , والذي يركز على أن المصلحة الشخصية هي القاعدة لكل التصرفات الاقتصادية ولخدمة مصالح المجموع , أي الحرية الفردية الاقتصادية دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . فكانت الليبرالية أول شعار للفيزيوقراطيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر الذين يعتبرون الأرض هي مصدر التقدم البشري, ثم إنتقلت الى الكلاسيك بخاصة في إنكلترا في أواخر القرن الثامن عشر. فشكلت أفكارهم الإطار الفكري للثورة الصناعية بخاصة أفكار (آدم سميث) في كتابه (ثروة الأمم) عام 1776 الذي يعده البعض إنطلاق علم الاقتصاد والولادة الفعلية للنظام الرأسمالي[5] . وكانت الصناعة تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي.

ت. مرحلة الرأسمالية المالية, خلال الفترة (1850– 1914) وتمثل المؤسسات المالية والمصرفية العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في تلك المرحلة , وقد برز فيها تيار المدرسة الحدية كامتداد للتيار الليبرالي في أواخر القرن التاسع عشر مع تغيير في وسائل التحليل وذلك بتركزها في نظرية القيمة على منفعتها وليس على العمل .

ث. مرحلة الرأسمالية الاحتكارية , في القرن العشرين , التي برزت فيها النظرية الكينزية بوصفها ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي , بخاصة في انتقادها للنظرية الكلاسيكية[6] , وإجابتها الواضحة على الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الكبرى في الفترة (1929– 1933) والتي تضمنها كتابه الشهير بعنوان (النظرية العامة في الاستخدام والنقود والفائدة) .

وبعد الحرب العالمية الثانية لم يبرز تيار فكري في الواقع الرأسمالي,

وإنما برزت إتجاهات إقتصادية حديثة بعضها إمتداد للتيارات الفكرية المشهورة كالكلاسيك المحدثين والكينزيين المحدثين , وبعضها إهتم بقضايا النمو الاقتصادي وبالدورات الاقتصادية وبمسائل تطبيقية نقدية ومالية ومسائل أخرى .

3.التحولات في النظام الاقتصادي الرأسمالي:

إن هذا التطور الذي شهده هذا النظام تضمن تحولات أو تعديلات عديدة في الحياة الاقتصادية (فكراً وتطبيقاً) وذلك لمواجهة التحديات والأزمات التي صاحبت هذا النظام وواجهته منذ النشأة .

ففي ضوء وجهة نظر قدرة الرأسمالية في مواجهة تناقضاتها , يلاحظ على وفق التفسير الرأسمالي أن هذا النظام تعرض إلى أربعة تطورات لم يتنبأ فيها (كارل ماركس) ,وهي كما يذكرها الاقتصادي الأمريكي (غالبريت) تتمثل في الآتي[7]:

أ. نمو النقابات المهنية التي أسهمت في موازنة السلطة بين أرباب العمل والعمال .

ب. ظهور دولة الرفاه أو الدولة الراعية التي تعود إلى ثمانينات القرن التاسع عشر في ألمانيا خلال عهد بسمارك والتي نعتها (أنجلز) بالاشتراكية على الطريقة البروسية.
ت. البرنامج الاقتصادي الجديد في عامي (1910–1911) في بريطانيا , وفي العام 1933 في الولايات المتحدة بسبب الكساد الذي أصاب اقتصادها , وكذلك قانون الضمان الاجتماعي لعام 1935 . وجاء هذا التطور نتيجة تأثير كتابات (كينز) حيث تحملت الدولة المسؤولية على صعيد الإنتاج في الحياة الاقتصادية.
ث. إحلال الإداري أو بيروقراطي الشركات الضخمة محل الرأسمالي التقليدي منذ أربعينات القرن الماضي , وذلك تأثراً بكتاب (الثورة الإدارية) لمؤلفه الاقتصادي الرأسمالي (جيمس برنهام) .

لقد عكست تلك التعديلات جهداً مهماً لتعديل النظام الرأسمالي من بعض مظاهره الأكثر قسوة , ومن عيوبه ونقائصه .
ويلاحظ أن تلك التحولات كانت إجابة على أسباب لو لم تكن قد تمت معالجتها فان هذا النظام قد لا يستمر . حيث كان التحول الأول جواباً على السلطة المطلقة للرأسماليين في تحديد الأجور و شروط العمل , والتحول الثاني كان يمثل الحاجة إلى الدولة الحامية والراعية , وكان التحول الثالث جواباً على أزمة الكساد العظيم في أوربا, والتحول الرابع هو إحلال رجال الأعمال محل الرأسماليين .
وفي ضوء وجهة نظر الملكية الفردية ووفقاً للتفسير الشيوعي , يلاحظ أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مر بثلاثة أطوار وهي كما يذكرها (مينشيكوف) الاقتصادي وعضو اللجنة المركزية لحزب الشيوعي السوفيتي السابق تتمثل في الآتي :

أ. صاحب المشروع بمفرده .
ب. ظهور الشركات التي حلت محل المالك الفرد.
ت. ظهور المزيج من ملكية الدولة وتدخلها والشركات الكبيرة , والتي تمثل الرأسمالية الاحتكارية للدولة , أي هي مزيج من (الفرد والشركات والدولة).

وهكذا يلاحظ أن تحولات عديدة قد دخلت على الصورة الأصلية للنظام الاقتصادي الرأسمالي لتطويق أزماته المصاحبة له,وهو ما يجعل الرأسمالية الجديدة جد مختلفة عن رأسمالية القرن التاسع عشر والثامن عشر . وتبدو أوجه الاختلاف واضحة من خلال الآتي:

أ. تغيير حجم وحدات الإنتاج واتساع رقعتها بخاصة من خلال الشركات العابرة القارات التي تقوم بتدويل الإنتاج وتسهم بتحويل شكل التناقض الرئيس المسبب للأزمة بين هدف توسيع الإنتاج وقوى الإنتاج من داخل البلاد إلى الخارج , وكذلك من خلال تدويل الاستثمارات الذي يؤدي إلى تخفيف تركز رأس المال بالداخل .
ب. تدخل الدولة من خلال وسائل عدة كالميزانية والتخطيط الاقتصادي والتأطير النقدي والمالي .
ت. تنوع الأنشطة الإنتاجية كالقطاعات العامة والخاصة والمختلطة.
ث. تحول العلاقات الخارجية للنظام الرأسمالي بخاصة في بروز التناقضات داخل الدول الرأسمالية , وبروز ظاهرة المركز الامبريالي.

ج. الاستفادة من الخبرة الاشتراكية في المجال الاقتصادي والاجتماعي.
ح. الاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية ونظم المعلومات بوصفها مصدراً للتطوير.
وهكذا أصبحت المجتمعات الرأسمالية نفسها مضطرة إلى التراجع النظري والعملي أمام نضال الطبقات العاملة والشعوب المستقلة. وبالرغم مما حصل من تطور كبير وتحولات أساسية في النظام الرأسمالي أبعدته عن رأسمالية القرن السادس عشر, إلا أن جوهر هذا النظام ومثالبه وتناقضاته وأزماته الأساسية لازالت تواجهه.

المبحث الثاني

خصائص نظام اقتصاد السوق ومشكلاته

يعد نظام اقتصاد السوق أحد أبرز قواعد الرأسمالية , فولادته كانت في أوربا الغربية على وفق ظروفها الاقتصادية والسياسية والتقنية. فكان هذا النظام القاعدة الاقتصادية للرأسمالية منذ نشأتها, والذي لم تغادره دولها حتى في ظروف الحروب والأزمات, فإعتمدته جنباً إلى جنب مع سلطة الدولة الاقتصادية , والذي تعتمده الدولة الرأسمالية المعاصرة , حيث يسود هذا النظام وبجانبه تدخل (سلطة) الدولة الاقتصادية بوسائلها التخطيطية والمالية والنقدية.
وتتركز خصائص هذا النظام على صعيد الإنتاج في الآتي:

1. يمثل المنتج على مستوى المنشأة صاحب السلطة في القرار الإنتاجي, فهو الذي يقرر مستوى الاستثمار وحجم الاستخدام بما يملكه من قوة على تحريك عناصر الإنتاج التي ترتكز على الملكية الفردية.
2. تحدد الأولويات بشكل أساسي بتوقعات الربحية في العملية الاستثمارية والإنتاجية وبما يحقق مستوى إنتاجي يضمن أقصى ربح ممكن للمنتج[8].
3. تشكل الأسواق الموقع الأساسي الذي تتم فيه عملية تقرير الأسعار وبعيداً عن المركزية في التوجيه , وبافتراض سيادة المستهلك تقود توجيه الموارد نحو إنتاج السلع والخدمات.

وعلى صعيد توزيع الدخل تتمثل خصائص هذا النظام في الآتي:

1. إن الذي يتم توزيعه هو الدخل النقدي مقابل خدمة أو ملكية عنصر من عناصر الإنتاج , أي إن المردود المقابل لعناصر الإنتاج (العمل , رأس المال , الأرض , المنظم) هو (الأجور , الفوائد, لريع, الأرباح).
2. آلية التوزيع تتكفل فيها الأسواق , حيث يتم فيها عرض عناصر الإنتاج , ومن خلال هذه الأسواق يتقرر سعر كل عنصر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب , حيث يتحقق التوازن بينهما حينما يتعادل سعر عناصر الإنتاج مع نسبة مساهمته في إنتاج السلع والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام اقتصاد السوق يواجه مشكلات في الواقع الرأسمالي أبرزها الآتي:

1. إن تحديد الإنتاج لا مركزياً أي من قبل الوحدات الإنتاجية يتضمن الكثير من الهدر والضياع في تخصيص الموارد وإستخدامها, وذلك لمحدودية دقة المعلومات المتوفرة لكل منتج منفرد عن وضع الطلب

وتوقعات المستهلكين, مما يخلق فائض أو نقص في إنتاج بعض السلع . وكذلك فإن عدم توفر المعلومات اللازمة لديه عن المنتجين الآخرين وهو ما يؤدي إلى حصول تكرار التماثل في إنتاج بعض السلع من ناحية ونقص في إنتاج سلع أخرى من ناحية أخرى . كما أن المستوى المعين من الإنتاج الذي يعده منتج منفرد ربحاً قد يشكل خسارة بالنسبة إلى منتج آخر أو بطالة له , فضلاً عن وجود الوفورات واللاوفورات الاقتصادية الخارجية والتي لا يستطيع المنتج المنفرد التحكم فيها وهو ما يدفعه إلى إهمالها .

2. عدم الأخذ بنظر الاعتبار التكاليف الاجتماعية في تقرير تكاليف الإنتاج بسبب عدم قدرة المنتج على تخصيصها بشكل واضح ومحدد بالنسبة لكل منتج منفرد على حدة .
3. غياب المنافسة المفترضة بين المنتجين أو البائعين , حيث يأتي بديلها هيمنة القوى الاحتكارية للمنتجين الكبار في تقرير حجم الإنتاج وبالتالي فإن كل منتج أو بائع ليس له تأثير ملموس على السلوك الاقتصادي للغير[9]. بمعنى أن هذه القوى هي التي تتحكم في الإنتاج.
4. إدعاء وجود سيادة للمستهلكين في تقرير ماذا ينتج هي مسألة غير قائمة في الواقع الرأسمالي , ويعود ذلك إلى تأثير المنتجين على المستهلكين بإستخدام وسائل الإعلان والتأثير النفسي في البيع.
5. آلية الأسعار تنطوي على درجة واضحة من الهدر في إستخدام الموارد وذلك يعود الى أن عملية تصحيح الأخطاء التي تحصل في العملية الإنتاجية لا تتم إلا بعد وقوعها بزمن قد يطول أو يقصر بحسب طبيعة تلك العملية.
6. إن استمرار وجود الفجوة الكبيرة في توزيع الدخول و الثروات في الدول

الرأسمالية يؤكد قصور آلية السوق التلقائية عن ضمان مبدأ العدالة في التوزيع, وإن غياب هذه العدالة يؤدي إلى توجيه الموارد وإستخدامها بإتجاه يخدم رغبات أصحاب الهيمنة المادية.

وفي ضوء تلك المشكلات فإن النظام الرأسمالي سيظل يواجه الأزمات الاقتصادية كالكساد والتضخم والكساد التضخمي في المستقبل[10]. وإن هذه الأزمات سببها الأساس هو سيادة نظام السوق , كما إتضح مؤخراً في الأزمة المالية التي واجهت الاقتصاد الأمريكي في عامي (2008-2009)[11].

وأمام تلك الأزمات إضطرت الدولة الرأسمالية للتدخل المباشر في عملية تقرير تخصيص الموارد بخاصة في مواقع الإنتاج التي يبتعد عنها القطاع الخاص المنتج, كما إن فشل آلية السوق في مسألة توزيع الدخل دفعت الدولة بإستخدام وسيلة الضرائب وكذلك أداة الإنفاق العام للشرائح الاجتماعية الأقل دخلاً من خلال الخدمات الصحية المجانية والضمانات الاجتماعية وغيرها.

المبحث الثالث

مساوئ سيادة نظام السوق في تنمية الاقتصاد النامي

لقد درج الاقتصاديين على دراسة التنمية الاقتصادية بإعتبارها الحاجة الضرورية الاقتصادية للدول النامية بوصفها ليست فقط تعني زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإنما تعني تغيير بنيوي (هيكلي) في الاقتصاد النامي. بمعنى أن هذه التنمية تمثل تغيير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية أو الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية , فهي توفر وسائل الإشباع للحاجات الإنسانية المادية (السلع والخدمات) وتزود الإنسان بالمعرفة والخبرة التي تزيد من دوره الفاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الحاضر والمستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن خط البداية للتنمية الاقتصادية في البلد النامي تبدأ بمعرفة خصائص هذا البلد للكشف عن مشكلات (تحديات) هذه التنمية , وعادة تتركز هذه الخصائص في الآتي :

1. إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.
2. تردي خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية كالإسكان والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي[12].
3. تفشي حالة البطالة والفقر والتي تعود إلى الاستخدام غير السليم للموارد الاقتصادية وإتجاهات التنمية المدنية.
4. نقص رؤوس الأموال ومن ثم الاستثمارات التي تمثل مشكلة أساسية أمام هذه التنمية لمعظم الدول النامية, وكذلك إنخفاض العائد الاستثماري الناتج عن أسباب اقتصادية وغير اقتصادية مؤثرة في البيئة الاستثمارية[13].
5. مشكلة المديونية المتفاقمة والعجوزات في موازين المدفوعات والتجاري لمعظم هذه الدول.
6. ضعف دور التصنيع بخاصة الصناعة التحويلية في تنمية القطاعات الأخرى ,وفي نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
7. ضعف المستوى التكنولوجي والتعامل مع الإدارة الحديثة .

إن معالجة تلك المشكلات بحاجة إلى تدخل الدولة إقتصادياً بخاصة من خلال دور القطاع العام وليس إلى سيادة نظام السوق , بمعنى إن القطاع العام هو الأداة المهمة والقادرة على التصدي لتلك التحديات , وهو أداة أساسية للتغيير الاقتصادي , ولأن سيطرة الدولة في الحياة الاقتصادية يوفر تسهيلات كثيرة لعملية التنمية الاقتصادية[14].

ولذلك فإن أهداف التنمية الاقتصادية للبلد النامي تبدو أوسع نطاقاً من تلك الأهداف للبلد الصناعي بخاصة في زيادة الدخل القومي وفي تحقيق مستويات ملائمة من الخدمات التعليمية والصحية والإسكانية وفي تعديل البنية الاقتصادية بما يجعل إقتصاد البلد النامي (صناعياً زراعياً) متطوراً يخدم التجارة الخارجية ويخفف أو ينهي سمة الاقتصاد أحادي الجانب التي تشكل عبئاً على هذا الاقتصاد.

وعلى أساس ما تقدم فإن الدول الرأسمالية نفسها قامت بتطوير نظام اقتصاد السوق بالرغم من أن شروط هذا النظام متوفرة فيها بخاصة من خلال أدواتها التخطيطية والمالية والنقدية . ولهذا فإن سيادة نظام السوق على الاقتصاديات النامية غير الرأسمالية يشكل تحدياً لتنميتها الاقتصادية مثلما أثبتت المركزية الشديدة فشلها في الحياة

الاقتصادية للدول الشيوعية التي انهارت في مطلع تسعينات القرن الماضي , وبخاصة أن دول الغرب الرأسمالي تسعى على أساس نظرية السوق إلى توريط الدول غير الرأسمالية بخاصة النامية أو فرض هذه النظرية على اقتصادياتها من خلال آليات هذا الغرب كالخصخصة (بيع القطاع العام للقطاع الخاص) وبإستخدام آليات العولمة الاقتصادية التي تفضي إلى الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم[15], كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية , وكذلك البلد النامي بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات عابرة القارات وغيرها .

إذن , رفض سيادة نظام السوق على الاقتصاد النامي يعود إلى مجموعة من الأسباب تتمثل في الآتي :

1. إن هذا النظام هو بالأساس نظام للتمايز الطبقي يستند إلى صراع دائم بين أرباب العمل والعمال .
2. يهدف هذا النظام إلى تحقيق أقصى الأرباح الناتجة عن سوء توزيع الثروات والدخول وعن خداع المستهلك.
3. يسود هذا النظام التنظيم الاحتكاري الذي يتحكم بحاجات الناس , ولا يحقق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية , فضلاً عن ذلك فإن إستثمارات هذا النظام تتجه نحو المشاريع الاقتصادية بما فيها غير الأساسية في البلد النامي لأن هدفها هو أقصى الأرباح السريعة.
4. إتساع الفجوة التخلفية بين البلدان النامية والعالم الرأسمالي تؤدي إلى تبعية البلد النامي الى الدولة الرأسمالية في حالة سيادة هذا النظام .
5. يسعى هذا النظام إلى تعميم نزعة إستهلاكية كبديل لحاجة البلد النامي إلى نزعة إنتاجية.
6. يتميز هذا النظام بتركيز الثروة بيد القلة على حساب الأغلبية, ومن ثم يؤدي إلى الاستغلال , وهذا ما يتعارض مع الحاجات الأساسية للبلد النامي المتمثلة بالعدالة الاجتماعية والتطوير الاقتصادي.
7. إن هذا النظام يعني سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإطلاقيتها , وهذا يتعارض مع حاجات الدول النامية بخاصة في معايشة هذه الملكية مع الملكية العامة وفي ظلها.
8. يؤدي هذا النظام إلى أزمات دورية في الحياة الاقتصادية مصاحبة له كالكساد والتضخم والكساد التضخمي.
9. يجعل هذا النظام الدولة أداة بيد القلة الثرية وليس أداة لخدمة الشعب , وهذا يتعارض مع حاجات البلدان النامية .
10. يؤدي هذا النظام إلى خلق فئات إجتماعية وسياسية مرتبطة مصلحياً بآليات هذا النظام بخاصة الشركات الأجنبية الكبرى , وبذلك له مساوئ سياسية وإجتماعية تتعلق بإنتقاص السيادة والتأثير على القرار السياسي.

وتجدر الإشارة إلى أن رفض سيادة نظام السوق على الحياة الاقتصادية في البلد النامي لا تعني الرفض المطلق لكل آلياته وفي مختلف مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي , لأن قانون العرض والطلب من شأنه أن يحقق وفرة في السلع والخدمات المنتجة . لذلك فإن الجمع بين هذا النظام وسلطة الدولة من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستقلة في البلد النامي , بمعنى وجود قطاع اقتصادي خاص نشيط ومتنوع ويعمل في ظل القطاع الاقتصادي العام من شأنه أن يدعم مسيرة التنمية الاقتصادية لهذا البلد ويحافظ على السيادة والاستقلال والقرار السياسي المستقل . فضلاً عن ذلك فإن إعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج بخاصة مع الدول المتقدمة اقتصادياً ضرورة لابد منها في ظل إعتماد قيود حكومية لآلية عمل نظام السوق بما يتلائم مع خصوصية البلد النامي وبما يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ويحقق التقدم التكنولوجي ويبني العمالة الماهرة ويدخل أسلوب الإدارة الحديث.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. أن لكل مجتمع على وفق ظروفه وخصائصه وحاجاته وبعده التاريخي نظامه الاقتصادي . ولذلك لم يسود العالم كله نظام اقتصادي موحد في مرحلة تاريخية معينة.
2. بعض التحولات التي حصلت للنظام الرأسمالي عبر مسيرته بغية خلاصه من بعض مظاهره وعيوبه توضح إبتعاده عن صورته الأصلية واقترابه من بعض قواعد النظام الاشتراكي , مثلما اقترب النظام الاشتراكي من بعض قواعد النظام الرأسمالي كالتجربة الصينية .
3. نظام اقتصاد السوق أحد القواعد الأساسية للنظام الرأسمالي في مفاهيمه وقوانينه وآلياته في ظل ملكية خاصة مطلقة لوسائل الإنتاج مع حرية اقتصادية مطلقة ينتج عنها الاستغلال.
4. لا يمكن تغييب سلطة الدولة الاقتصادية وقطاعها العام في ظل الليبرالية الاقتصادية , لأن هذا الدور كان هو الأساس لتثبيت النظام الاقتصادي الرأسمالي بخاصة حينما واجهته الأزمات كأزمة الكساد العظيم التي عمت أوربا في ثلاثينات القرن الماضي , والأزمة المالية في عامي (2008–2009) التي إبتدأت في الولايات المتحدة وعمت العالم الرأسمالي .
5. توضح الأحداث والتطورات الاقتصادية أنه من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود مدرسة اقتصادية تمثل وحدها الاهتمامات الأساسية للنظام الرأسمالي , وهذا ما يبين مدى نسبية النظريات الاقتصادية كافة عل مستوى الزمان والمكان .
6. إن مساوئ نظام السوق والمشكلات الناجمة عن سيادته على الحياة الاقتصادية في البلد النامي , فضلاً عن ظروف هذا البلد وخصائصه وحاجاته , توضح أنه لا يمكن لسيادة هذا النظام وقطاعه الخاص أن تنهض بعملية التنمية الاقتصادية , وإنما وجوده جنباً الى جنب مع القطاع العام وفي ظله .

التوصيات :

1. ضرورة تنشيط القطاع الخاص لمختلف الأنشطة الاقتصادية بخاصة فروع الاقتصاد الضرورية , ودعم الدولة لهذا القطاع وتقديم التسهيلات له على مستوى الجوانب المالية والبنية التحتية ولمختلف النظم الاقتصادية.
2. ضرورة الإبقاء على دور الدولة وقطاعها الاقتصادي العام وتنشيطه بخاصة فروع الاقتصاد الإستراتيجية والأساسية .
3. تنشيط الاقتصاد النامي الذي يستند إلى القطاعات (العامة و الخاصة والمختلطة وفي ظل دور أكبر لسلطة الدولة الاقتصادية وقطاعها العام . بمعنى الجمع بين نظام السوق وسلطة الدولة الاقتصادية .
4. ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد النامي بالرغم من كون هذا الاستثمار أحد أذرع نظام السوق الرأسمالي ونظام السوق الاشتراكي , وذلك في ظل وجود شروط وقيود تدعم الاستقلال الاقتصادي

والسيادة الوطنية والقرار السياسي , مع مراعاة ظروف البلد وخصوصياته في نقل التكنولوجيا وأسلوب الإدارة الحديثة .

هوامش البحث:

(1) فتح الله ولعلو , الاقتصاد السياسي , دار الحداثة , الطبعة الأولى , بيروت , 1981, ص 45

(2) أرك رول , تاريخ الفكر الاقتصادي , القاهرة , 1968, ص 24

(3) سمير أمين , موقع العرب والمسلمين في النظام ألخراجي العالمي , مجلة المستقبل العربي , العدد (150), 8/ 1991,مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ص23

(4) د.عدنان عباس علي , تاريخ الفكر الاقتصادي , الجزء الأول , الجامعة المستنصرية , بغداد , 1979, 104

(5) جون كنيت غالبريت , ستانسلاف مينشيكوف , الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي , ترجمة الدكتور هشام متولي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , تموز 1990, ص103

(6) جون م كينز, النظرية العامة في الاقتصاد , ترجمة نهاد رضا , منشورات دار مكتبة الحياة , بيروت , ص26-44

(7) جون كنيت غالبريت , ستانسلاف مينشيكوف , مصدر سابق , ص 110

(8) أوسكار لانجه ومجموعة من الاقتصاديين البولونيين , مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية , دار الحقيقة للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , بيروت , 1972, ص9

(9) ريتشارد. هـ. ليفتويتش , نظام الأسعار وتخصيص الموارد , ترجمة د. عبد التواب اليماني ود. عبد الحفيظ محمود الزليطني , منشورات جامعة بنغازي , ص 367

(10)د. موفق خزعل حمد , أزمة النظام الرأسمالي – الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(23) بغداد , كانون الثاني 2010,ص 34

(11)د. بلاسم جميل خلف , د. محمد صالح حمد علي , أهمية القطاع العام في تنمية اقتصاديات البلدان النامية في ظل الأزمة المالية العالمية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(26) , نيسان 2011, ص53

(12)د. عدنان مناتي صالح , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية
الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية , مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع , نيسان 2013 , ص 364

(13) د. بلاسم جميل خلف, د. محمد صالح حمد علي , مصدر سابق , ص 63

(14)د. سهام الدين خيري , العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(29) مارس 2012 , ص 32

(15)د. محمد طاقة , العولمة الاقتصادية , الطبعة الأولى , بغداد , 2001, ص 139

مصادر البحث:

1. أرك رول , تاريخ الفكر الاقتصادي , القاهرة , 1968
2. اوسكار لانجه ومجموعة من الاقتصاديين البولونيين , مسائل الاقتصاد السياسي للاشتراكية , دار الحقيقة للطباعة والنشر , الطبعة الأولى , بيروت , 1972
3. د. بلاسم جميل خلف , د. محمد صالح حمد علي , أهمية القطاع العام في تنمية البلدان النامية في ظل الأزمة المالية العالمية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(26) , بغداد , نيسان 2011
4. جون كنيت غالبريت , ستانسلاف مينشيكوف , الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي , ترجمة الدكتور هشام متولي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , تموز 1990
5. جون م كينز , النظرية العامة في الاقتصاد , ترجمة نهاد رضا , منشورات دار مكتبة الحياة , بيروت
6. ريتشارد .هـ . ليفتويتش , نظام الأسعار وتخصيص الموارد , ترجمة د. عبد التواب اليماني , ود. عبد الحفيظ محمود الزليطي , منشورات جامعة بنغازي
7. سمير أمين , موقع العرب والمسلمين في النظام الخراجي العالمي , مجلة المستقبل العربي , العدد (150) , 1991/8 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت
8. د. سهام الدين خيري , العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (29) , بغداد , مارس 2012
9. د. عدنان عباس علي , تاريخ الفكر الاقتصادي , الجزء الأول , الجامعة المستنصرية , بغداد , 1979
10. د. عدنان مناتي صالح , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع , بغداد , نيسان 2013
11. فتح الله ولعلو , الاقتصاد السياسي , دار الحداثة , الطبعة الأولى , بيروت , 1981
12. د. محمد طاقة , العولمة الاقتصادية , الطبعة الأولى , بغداد , 2001
13. د. موفق خزعل حمد , أزمة النظام الرأسمالي – الأبعاد الفكرية والتداعيات الاقتصادية ما بعد الكينزية , مجلة كلية بغداد للعلو الاقتصادية الجامعة , العدد (23) بغداد , كانون الثاني 2010